

تقرير الرقابة المالية على بلدية الشابة

(تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية الشابة بمقتضى الأمر عدد 112 لسنة 1957 المؤرخ في 09 جانفي 1957 وتبلغ مساحتها¹ حوالي 116 كم² كما يبلغ عدد سكانها 22.227 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقع البلدية على الساحل الشرقي للبلاد التونسية.

وأشرف على تسيير البلدية خلال الفترة المعنية بالرقابة نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء بمقتضى الأمر الحكومي عدد 233 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية.

وعلى إثر الانتخابات البلدية لسنة 2018 تمّ تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 4 جويلية 2018 والمتكون من 24 عضوا.

ويضم الهيكل التنظيمي للبلدية إضافة إلى الكتابة العامة عدة مصالح من بينها مصلحة الشؤون المالية ومصصلحة الشؤون الإدارية والمصلحة الفنية ومصصلحة الشؤون العقارية والنزاعات ومصصلحة الإعلامية. ويتوفر لدى البلدية 102 عونا منهم 68 عاملا صرفت البلدية لهم أجورا بقيمة 1.449 أ.د سنة 2017.

وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2015-2017 مجموع 3.609 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 2.860 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 543 وعدد 566 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعية الماليّة للبلدية بعنوان سنة 2017 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

¹ دون اعتبار التوسع الترابي الذي شهدته البلدية طبقا للأمر الحكومي عدد 602 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على أنظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة، لم يتم عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2017 على مداولة مجلس النيابة الخصوصية إلا في 29 نوفمبر 2016 ضمن الدورة العادية الرابعة لنفس السنة 2016 وبعد النقاش والتداول قرّر أعضاء النيابة الخصوصية بالإجماع تأجيل النظر في مشروع الميزانية لجلسة استثنائية لاحقة انعقدت بتاريخ 27 ديسمبر 2016 أي بتأخير ناهز 4 أشهر. وتولّت سلطة الإشراف المصادقة عليه بتاريخ 30 ديسمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصلين 33 و34 من القانون سالف الذكر، تم عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية الشابة في الدورة العادية الثانية لسنة 2018 والمنعقدة بتاريخ 11 ماي 2018 قبل أن يتم عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 25 جوان 2018.

وتم إيداع الحساب المالي لبلدية الشابة لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أنّ حسابات بلدية الشابة لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015-2017 باعتبار أن تصرف سنة 2015 مثل أول تصرف يخضع للرقابة المالية لدائرة المحاسبات في إطار الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

السنة	2015	2016	2017	معدل التطور السنوي
مقاييس	3,773,093	3,625,567	3,429,558	-5%
العنوان الأول	2,060,245	2,368,817	2,439,907	9%
1 المداخيل الجبائية الإعتيادية	1,064,347	1,198,551	1,310,371	11%
1 المعاليم على العقارات والأنشطة	449,299	506,097	516,925	7%
2 مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	420,074	447,920	558,293	15%
3 معاليم الرخص وإسداء خدمات	194,974	244,534	235,153	10%
2 المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	995,898	1,170,266	1,129,535	6%
5 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	124,009	115,129	99,926	-10%
6 المداخيل المالية الاعتيادية	871,889	1,055,137	1,029,609	9%
العنوان الثاني	1,712,848	1,256,750	989,651	-24%
3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية	1,245,910	931,207	722,025	-24%
7 منح التجهيز	622,050	565,019	525,793	-8%
8 مدخرات وموارد مختلفة	623,859	366,187	196,232	-44%
4 موارد الاقتراض	444,981	313,150	259,277	-24%
9 موارد الاقتراض الداخلي	444,981	313,150	259,277	-24%
5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	21,957	12,393	8,350	-38%
12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	21,957	12,393	8,350	-38%
مصاريف	2,855,564	2,850,986	2,874,727	0%
العنوان الأول	1,823,978	2,212,970	2,396,773	15%
1 نفقات التصريف	1,729,435	2,111,274	2,290,208	15%
1 التأجير العمومي	1,081,056	1,453,392	1,448,851	16%
2 وسائل المصالح	580,342	564,666	678,949	8%
3 التدخل العمومي	68,037	93,216	162,408	55%
4 نفقات التصريف الطارئة وغير الموزعة	0	0	0	
2 فوائد الدين المحلي	94,543	101,697	106,565	6%
5 فوائد الدين المحلي	94,543	101,697	106,565	6%
العنوان الثاني	1,031,586	638,015	477,954	-32%
3 نفقات التنمية	877,496	487,695	319,961	-40%
6 الإستثمارات المباشرة	877,496	487,695	319,961	-40%
4 تسديد أصل الدين	144,526	146,277	157,993	5%
10 تسديد أصل الدين	144,526	146,277	157,993	5%
5 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	9,564	4,043	0	-100%
11 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	9,564	4,043	0	-100%
الفائض	917,528	774,582	554,831	-22%

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية الشابة بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 554 أ.د. تمّ تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 546 أ.د. أما الباقي الذي يمثّل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 8 أ.د. فقد تمّ تحويله إلى المال الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجمالية للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 انخفاضا بقيمة تساوي 362 أ.د. مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 22%.

وسجلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعاً بقيمة 193 أ.د. وبمعدّل سنوي يساوي 57% خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعاً بقيمة 343 أ.د. وبنسبة معدّلها 5% خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك أساساً الى تراجع موارد العنوان الثاني حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا بقيمة 723 أ.د. وبمعدّل سنوي خلال نفس الفترة يساوي 24%.

أما نفقات الميزانية، فقد عرفت تطورا طفيفاً بقيمة 19 أ.د. خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015. ويعود ذلك إلى التطور المزدوج الذي شهدته مصاريف العنوان الأول والعنوان الثاني خلال هذه الفترة. ففي حين تطورت نفقات العنوان الأول خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 572 أ.د. وبمعدّل تطور سنوي يساوي 15% خلال الفترة 2015-2017، تراجع نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 553 أ.د. وبمعدّل سنوي يساوي 32% خلال الفترة نفسها.

تحليل الموارد

بلغت جملة موارد بلدية الشابة خلال سنة 2017 مجموع 3.429 أ.د. (مقابل 3.773 أ.د. سنة 2015) منها 2.440 أ.د. موارد العنوان الأول و989 أ.د. موارد العنوان الثاني. وبلغت المقابيض المنجزة خارج الميزانية 830 أ.د.

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.439 أ.د. موزعة بين المداخل الجبائية الاعتيادية في حدود 1.310 أ.د. والمداخل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 1.129 أ.د. وهو ما يمثّل تباعاً 54% و46% مسجلة تطورا نسبته 9% خلال الفترة 2015-2017.

وتتأثّر المداخل الجبائية الاعتيادية أساساً من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات.

وتعد مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية وتضاهي حصتها 23 % من موارد العنوان الأول.

وتعتبر مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 558 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثل 43 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية منها 330 أ.د بعنوان مداخيل أسواق الجملة و125 أ.د بعنوان مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية أي ما يمثل تباعا 25 % و10 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وتمثل المداخيل بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة ثاني أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 516 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثل 39 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية تتوزع بين المعاليم الموظفة على العقارات في حدود 42 % و58 % بعنوان المعاليم الموظفة على الأنشطة.

وبلغت المعاليم الموظفة على الأنشطة ما قيمته 299 أ.د في سنة 2017 منها 232 أ.د بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل 45 % من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة و18 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وبلغت المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية 218 أ.د أي ما نسبته 17% من المداخيل الجبائية الاعتيادية المحققة خلال السنة المعنية، في حين ناهزت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 276 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (211 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (65 أ.د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.174 أ.د في نهاية السنة المالية 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 1.451 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 1.127 أ.د أي بنسبة 78 % والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 323 أ.د أي بنسبة 22 % تم استخلاص 151 أ.د منها بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و65 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أي بنسب استخلاص لم تتجاوز على التوالي 13 % و20 % من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها.

واستأثرت معاليم الرخص وإسداء خدمات بما قدره 235 أ.د أي ما يمثل 18 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.129 أ.د توزعت بين مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 100 أ.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 1.029 أ.د المتأتية أساسا وبنسبة 80 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وقد شهدت المداخيل غير الجبائية الاعتيادية ارتفاعا بين سنتي 2015 و2017 بقيمة 133 أ.د أي بنسبة 6 % مردّه خاصة ارتفاع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 157 أ.د.

وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية خلال سنة 2017 أساسا من المناب من المال المشترك وذلك بنسبة ناهزت 80 % وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية ما جملته 1.030 أ.د منها 825 أ.د بعنوان المناب من

المال المشترك. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 0,320 أ.د. في نهاية السنة المالية 2016 ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخل المالية الاعتيادية إلى ما جملته 1030,046 أ.د. تم استخلاصها بنسبة 99 %. وبلغت هذه البقايا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 ما قدره 0,438 أ.د.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني سنة 2017 ما جملته 989 أ.د. مسجلة تراجعاً بقيمة 723 أ.د. مقارنة بسنة 2015 وبمعدل سنوي يساوي 24 % خلال الفترة 2017-2015. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص الموارد الذاتية المخصصة للتنمية (-) 523 أ.د.) وتقلص موارد الاقتراض (-185 أ.د.) وتقلص الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة (-13 أ.د.) أي بنسبة تطور سنوي سلبي خلال نفس الفترة تباعاً 24 % و 24 % و 38 %.

وتأتى هذه الموارد سنة 2017 من الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية بقيمة 722 أ.د. وبنسبة 73 % وموارد الاقتراض بقيمة 259 أ.د. وبنسبة 26 % والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 8 أ.د. وبنسبة 1 %.

وبخصوص منح التجهيز فقد مثّلت ما نسبته 73 % من الموارد الخاصة للبلدية و 53 % من إجمالي موارد العنوان الثاني.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية الشابة خلال سنة 2017 مجموع 2.874 أ.د. وهي تتكون في حدود 83 % من نفقات العنوان الأول و 17 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 2.396 أ.د. مسجلة تطوراً بنسبة 15 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 2.290 أ.د. وبنسبة 96 % وفوائد الدين فيما تبقى. واستأثرت نفقات التأجير العمومي بنسبة 60 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

ومثّلت فواضل اعتمادات التأجير العمومي غير المستهلكة نسبة 5 % من جملة الاعتمادات النهائية المرصودة بمبلغ 1.529 أ.د.

وتراجعت نفقات العنوان الثاني إلى 477 أ.د. سنة 2017 مسجلة تطوراً سلبياً نسبته 32 % خلال الفترة 2015-2017. واستأثرت نفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة 67 % منها، في حين بلغت النفقات بعنوان تسديد أقساط الديون نسبة 33 % من نفقات هذا العنوان.

وتعدّ نفقات مشاريع البنايات الإدارية (إحداث وتوسعة وتهيئة) من أهمّ الاستثمارات التي أنجزتها البلدية بنسبة ناهزت 87 %.

القدرات المالية

سجل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأول-المناب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) ببلدية الشابة تطورا حيث بلغ نسبة 66 % خلال سنة 2017 مقابل نسبة 65 % و61 % على التوالي خلال سنتي 2016 و2015. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإنّ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية لم يتجاوز المعيار المرجعي (<70%) المعتمد من قبل الصندوق.

كما تراجع مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأول - نفقات التأجير/مصاريف العنوان الأول) ببلدية الشابة سنة 2017 مقارنة بسنتي 2015 و2016 حيث بلغ نسبة 40 % مقارنة على التوالي بنسبتي 41 % و35%. ويبقى دون المعيار المرجعي (>55%) المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبخصوص مؤشر مجهود الإدخار لبلدية الشابة والمتمثل في قيمة الإدخار الخام (فواضل العنوان الأول + المال الاحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة السابقة + المال الاحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة قبل السابقة) مقارنة بموارد العنوان الأول فقد بلغ نسبة 7 % ويبقى دون المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (<20%).

حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولاً: الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

1. تقييم الإنجازات مقارنة بالتقديرات

طبقاً للمعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (<95%) لم تحكم البلدية ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الإنجاز 92 % من مجموع موارد الميزانية كما بيّنته المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى الموارد.

ورغم تحقيق نسبة 92 % من تقديرات العنوان الأول فإن التدقيق في نسب تطور بقايا استخلاص كل من المعاليم على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخيل أملاك البلدية الاعتيادية والبالغة على التوالي 4 % و 23 % و 16 % بين سنتي 2015 و 2017 يعكس عدم قدرة البلدية على تعبئة كامل مواردها حيث ما فتئت هذه البقايا تتراكم من سنة إلى أخرى دون أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية وضبط تقديرات العنوان الأول.

وبلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الثاني 89 % من التقديرات. وبلغت نسب إنجاز كل من الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض على التوالي 108 % و 59 %.

وبيّن الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
مجموع موارد العنوان الأول (أ.د)	2639	2439	92 %
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	582	516	89 %
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	530	558	105 %
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	292	235	80 %
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	-
مداخيل الملك البلدي	144	99	69 %
المداخيل المالية الاعتيادية	1090	1029	94 %
مجموع موارد العنوان الثاني (أ.د)	1102	989	89 %
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	664	722	108 %
موارد الاقتراض	438	259	59 %
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0	-

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمّن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنّه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمّن 7.901 مسكنا بمبلغ جملي قدره 303,4 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 9.370 مسكنا وبالتالي فإنّ 16 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديره بمبلغ 56,4 أ.د. أمّا فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 4.216 فصلا بقيمة 65,5 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ قدره 38,913 أ.د بعنوان سنة 2017 يخص 409 عقارا مبنيا وغير مبني بأذن استخلاص وقتية تمّ تضمينها بجدول تحصيل سنة 2018، وهو ما يؤكد عدم شمولية جداول التحصيل الخاصة بسنة 2017. مع الإشارة إلى أنّ تلك الفصول لم تُضمّن في جدول إحصاء تكميلي من أجل تثقيفها على سبيل التسوية.

وبينما تفيد المعطيات المتوقّرة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2017 أنّ المنطقة البلدية تضمّ 1.761 مؤسسة، اتضح أنّ جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لنفس السنة لا يتضمن سوى 750 مؤسسة أي ما يمثل نسبة 43 % من جملة المؤسسات الواردة بالسجل المذكور بقيمة إجمالية قدرها 49,5 أ.د.

كما تبيّن عدم قيام المصلحة المكلفة بالأداءات بعمليات إحصاء تكميلية للمؤسسات قصد تحيين جدول المراقبة، فضلا عن غياب التنسيق بين هذه المصلحة ومصلحة الشؤون الاقتصادية نتج عنه عدم شمولية الجدول المذكور.

ولم تحرص البلدية على الحصول على القوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر لها بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، وقد حالت هذه الوضعية دون إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمّنة بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

3. تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تمّ تثقيف جدول المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 44 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)	تاريخ تثقيف جداول التحصيف	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	الجدول
44	2017/02/13	2017/--/--	2017/01/30	جدول المعلوم على العقارات المبنية
44	2017/02/13	2017/--/--	2017/01/30	جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية

والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.175 أ.د في موقى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 1.451 أ.د في سنة 2017. وتم استخلاص 218 أ.د أي ما نسبته 15 % (مقابل 15 % سنة 2016 و 13 % سنة 2015).

وبلغت تثقيفات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 276 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 211 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 65 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 13 % (نفس النسبة خلال سنة 2016)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 20 % (مقابل 24 % سنة 2016).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملاك إلى ما جملته 150 أ.د، تم استخلاص 100 أ.د منها أي بنسبة 67 % (مقابل نسبة 78 % سنة 2016).

وقد تبين من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 3 ديسمبر 2018 وما بعده للقباضة البلدية بالشابة أنها ما زالت تفتقر إلى منظومة إعلامية تساعد على تثقيف ومتابعة استخلاص الموارد والمعاليم الراجعة لها بالنظر.

ويتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية على جذاذات تمسك بشكل يدوي من الممكن أن يؤدي تلفها أو ضياعها أو سرقتها إلى ضياع كل أثر للمعاليم المستحقة.

كما أنّ متابعة استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم المثقلة تتم عبر دفاتر قديمة ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قوائم كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

5. إجراءات الاستخلاص

حققت القباضة البلدية بالشابة تطورا في عدد الإعلانات الوحيدة التي تمّ تبليغها حيث مرّت من 463 إعلاما سنة 2016 إلى 604 إعلاما سنة 2017 علما وأنها كانت في حدود 328 إعلاما خلال سنة 2015. ولوحظ أنه لا يتمّ التقيد

بإجراءات التتبع لاستخلاص المعاليم على العقارات غير المبنية بتعلة عدم وجود عناوين أو محلات مخابرة لتبليغ سندات التتبع للمدينين المعنيين، حيث لم يتم توجيه أيّ إعلام وحيد بهذا العنوان. فضلا عن افتقار القباضة إلى عدل خزينة، حيث يتم الاستنجد ظرفيا بخدمات عوني الخزينة المباشرين بالقباضة المالية بالشابة.

ولئن يتمّ في بعض الأحيان إصدار بطاقات تنفيذية وتوجيه إنذارات بالدفع بخصوص المعلوم على العقارات المبنية إلاّ أنّه لا يتمّ المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في الاعتراضات أو العقل إلاّ نادرا ففي سنة 2017 قامت القباضة بتوجيه 604 إعلاما وحيدا و33 إنذارا في حين سجّل إجراء 172 عملا تنفيذيا تمثّلت جميعها في اعتراضات إدارية دون الوصول إلى إجراء عقل تحفظية.

6. استخلاص مبلغ خطايا التأخير

لا تلتزم القباضة البلدية بالشابة في جميع الحالات باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية، حيث تقوم بتطبيق الخطايا على بعض المدينين دون البعض الآخر.

7. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية الشابة حسب البيانات المقدّمة من مصلحة التراتيب والنزاعات والملك البلدي في 10 قطع أرض بيضاء جميعها غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية بسبب عدم رصد الاعتمادات اللازمة لذلك و27 محلا تجاريا إضافة إلى عقارات مستغلة من قبل البلدية يذكر منها المستودع البلدي وروضة أطفال والمسلك البلدي ومقرّ البلدية وبعض المباني التي تأوي عددا من المصالح البلدية.

وتضع البلدية على ذمة وزارة التربية لمعبين وعلى ذمة وزارة المرأة والطفولة ناديين دون أن تبرم بشأنها اتفاقيات أو عقود تحدد شروط استغلالها وتضبط الالتزامات المحمولة على المستغلين.

ولوحظ عدم التنصيص بـ 57 % من عقود الكراء (44 عقدا) على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية لعدد من المحلات التجارية ويعود البعض من تلك العقود إلى الثمانينات من القرن الماضي، وحتّى العقود التي تنص على زيادة سنوية فإنّ 14 % منها لم تشهد تطبيقا لتلك الزيادة.

8. طرح المعاليم

ينص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه يجوز طرح الموارد التي كلّف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية، غير أنّ فحص قوائم بقايا الاستخلاص في موفى

ديسمبر 2017 بيّن وجود عدد من الفصول غير قابلة للاستخلاص بسبب توقف أعمال التتبع منذ فترة بعيدة دون أن يتولّى المحاسب اتخاذ الإجراءات الضرورية لطرحها مما يؤثر على شفافية الحسابات. ولم تتولّى البلدية القيام بأي عملية طرح خلال سنة 2017 وذلك رغم وجود ديون غير قابلة للاستخلاص بسبب وفاة المدينين ويذكر منها ديون متخلدة بذمة أصحابها المتوفين بعنوان معينات أكرية تجارية استحال على المحاسب استخلاصها منذ سنوات 2005 و2006 و2008 بقيمة 4,731 أ.د.

9. استلزام الأملاك البلدية

تبيّن من خلال مراجعة ملفّات استلزام الأملاك البلدية أنّ بلدية الشابة استلزمت بعنوان سنة 2017 سوق السمك والسوق الأسبوعية والسوق اليومية أما المسلخ البلدي فمغلق من أجل إعادة التهيئة والتأهيل.

أ. لزمة سوق الجملة لمنتجات الصيد البحري

تولّت بلدية الشابة بتاريخ 19 ديسمبر 2015 استلزام سوق الجملة لمنتجات الصيد البحري للفترة الممتدة من 1 جانفي 2015 الى 31 ديسمبر 2017 بمبلغ قدره 312 أ.د مع زيادة سنوية بنسبة 5%.

وقد نص الفصل 36 من كراس الشروط والفصل الثامن من عقد اللزمة على ضرورة أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من مبالغ بعنوان عقد اللزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدته. إلا أن بلدية الشابة لم تحرص على حمل المستلزم على التقيد بدفع الأقساط الشهرية في مواعيدها واستخدمت قيمة الضمان النهائي وقيّمته 85,995 أ.د لخلاص جزء من المبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من سنة 2017 مما حال دون استخلاص مبلغ 13 أ.د متبقية تلدّد المستلزم في دفعها.

وحرى بالذكر أنّ الفصل 8 من عقد اللزمة اقتضى أن يقدم المستلزم الضمان النهائي في أجل لا يتجاوز 72 ساعة من تاريخ المصادقة على العقد، غير أنّ البلدية لم تستخلص مبلغ الضمان إلا بتاريخ 30 ديسمبر 2016 أي بتأخير ناهز 22 شهرا.

ب. لزمتي السوق الأسبوعية والسوق اليومية

تولّت بلدية الشابة في موقّ سنة 2015 استلزام السوق الأسبوعية والسوق اليومية للفترة الممتدة من 1 جانفي 2016 إلى 31 ديسمبر 2018 بمبلغ قدره 101.200 دينار بالنسبة للأولى و3000 دينار بالنسبة إلى الثانية مع زيادة سنوية بنسبة 10%، وذلك لفائدة نفس المستلزم.

وقد اقتضى عقدا اللزمتين دفع مبلغ ضمان نهائي يساوي ربع قيمة اللزمة ويستخدم لخلاص كراء الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة التسويغ، إلا أنّ القباضة البلدية وعند تحصيلها لمبليغي الضمان المشار إليهما قامت باقتطاع وصل خلاص واحد لكليهما مما تسبب في لبس وخطأ عند استخدام المبلغين لخلاص ما تبقى من ثمن اللزمة السنوي

بعنوان سنة 2017 حيث تمّ استخدام مبلغ 825 د في مرة أولى لخلاص المتبقي من ثمن لزمة السوق اليومية وإعادة استخدامه مجمعا مع مبلغ ضمان لزمة السوق الأسبوعية لسداد المتبقي بعنوان تلك اللزمة.

وهو ما يعني عدم تسجيل مبلغ 825 د متخلد بذمة المستلزم لم يتمّ تدوينه ضمن بقايا الاستخلاص بعنوان مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية.

10. مساعدة غير موظفة

تحصّلت بلدية الشابة على مساعدة غير موظفة بقيمة 149 أ.د في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية كمساهمة في تمويل برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017 فيما يتعلق بتعبيد الطرقات، وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المؤرخة في 14 ديسمبر 2016.

ثانيا- الرقابة على النفقات

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بيّنت المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى النفقات أنّ البلدية أحكمت نسبياً ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الانجاز 77 % من مجموع نفقات الميزانية علما وأن النسبة الوطنية التي تم تسجيلها سنة 2016 كانت في حدود 79 %.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلدية خلال سنة 2017.

<u>المبلغ (أ.د)</u>	<u>البيان</u>
	نفقات العنوان الأول
2.613	التقديرات
2.396	الانجازات
92 %	نسبة الانجاز (%)
	نفقات العنوان الثاني
1.128	التقديرات
478	الانجازات
42 %	نسبة الانجاز (%)

2. تسديد المتخلدات وخلص الديون

بلغت الاعتمادات النهائية التي تم رصدها في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية 42,791 أ.د. ولم يتم استهلاك سوى 36,234 أ.د. وذلك لتسديد متدخلات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبالغة 3,474 أ.د. ومتدخلات تجاه مؤسسات عمومية أخرى والبالغة 32,760 أ.د. كما تمّ تخصيص مبلغ قدره 264 أ.د. لخلص القسط المتعلق بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2017.

وبلغت ديون البلدية التي تمّ خلاصها في السنة المالية 2017 والراجعة لسنة 2015 ما قيمته 3,094 أ.د. تعلّقت 68 % منها بنفقات التصرف و32 % بنفقات التنمية.

وتخلّد بذمة البلدية في موفى سنة 2017 ديون بقيمة 38,8 أ.د. منها 37,5 أ.د. ديون تجاه مؤسسات عمومية و1,2 أ.د. ديون تجاه خواص.

ويقدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين/ جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 13%.

3. مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017

تبين من خلال فحص مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017 والوثائق المرفقة به تويّ بلدية الشابة إعداد مخططها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية وحسب الشروط المقرّرة لذلك وفق ما تثبته النتائج الأولية لتقييم أداء البلدية الذي قامت به هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية.

وقد تضمن المخطط مشاريع ذات صبغة محلية تعلقت بتعبيد الطرقات بما قيمته 593 أ.د. ومشاريع متواصلة في طور الإنجاز بقيمة إجمالية قدرها 3.043 أ.د. من ضمنها بناء مستودع بلدي وتعهد منشآت بلدية (المسلخ البلدي والملاعب) وبناء مقرات إدارية.

4. صفقة أشغال تعبيد الطرقات عدد 2017/2

أبرمت بلدية الشابة بتاريخ 25 أكتوبر 2017 صفقة تعبيد الطرقات المدرجة ضمن مخطط البلدية للتنمية لسنة 2017 أعلن عنها بتاريخ 28 أوت فازت بها شركة أشغال الشمال بمبلغ قدره 592,330 أ.د.

ورغم إمضاء الإذن ببدء الأشغال من قبل البلدية منذ تاريخ 11 جانفي 2018 فإنّ المقاول لم يستلمه إلاّ بتاريخ 5 مارس 2018 أي بعد مضيّ 53 يوما، علما وأنّ فرز العروض وتقييمها كان بتاريخ 29 أوت 2017 وبالتالي تكون البلدية قد تأخرت 101 يوما قبل إصدارها الإذن ببدء الأشغال.

ونصّ الفصل 19 من كراس الشروط الإدارية الخاصة على 120 يوما كمدة تعاقدية لإنجاز الأشغال تحتسب بداية من 6 مارس 2018 وتنتهي في 6 جويلية 2018، غير أنّه تبيّن عدم استلام الأشغال وقتيا وبالتالي تكون مدّة التأخير في تنفيذ الأشغال قد بلغت حوالي 5 أشهر حتى تاريخ 3 ديسمبر 2018.

5. نفقات بعد 15 ديسمبر

قامت بلدية الشابة بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترطه الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية بلغ مجموعها 15,359 أ.د.

التوصيات

- ✓ مزيد إحكام تقديرات الموارد عند إعداد الميزانية البلدية.
- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ العمل على تحيين جدول مراقبة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ تفعيل أعمال التتبع الجبرية لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على العقارات غير المبنية.
- ✓ تطوير قوائم بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص.
- ✓ العمل على تحصيل أفضل العوائد المالية من الأملاك البلدية وذلك بمراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية.
- ✓ متابعة استخلاص مداخل الأملاك البلدية واتخاذ الاجراءات الضرورية لحمل المتسوغين على خلاص معينات الكراء في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ.
- ✓ الالتزام بمقتضيات العقود وكراسات الشروط والعمل على تطبيق الاجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية والصفقات العمومية.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ العمل على تسديد المتخلدات والديون في آجالها.